" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١ـ٢٠١٩ "

د. هدى بن محمد (١♣)

الملخص:

عرفت الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٩ خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٥ -٢٠١٩، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق ٠,٠ أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي للتنمية، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، النموذج الجديد للنمو، الجزائر.

(♣) أستاذة محاضرة – أ– جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة ٢ الجزائر.

Abstract:

Algeria during the period 2001 to 2019 identified five basic development programs: the economic recovery program during the period 2001-2004, the supplementary program to support development during the period 2005-2009, five-year development program during the period 2010-2014, economic development consolidation program during the period 2015-2019, and finally the new development model during the period 2016-2030.

Algeria has earmarked for these development programs large amounts of money, which was aimed at the advancement of the national economy to improve the lives of individuals and reduce the phenomenon of poverty and unemployment, and support economic development.

These development programs have succeeded in achieving positive results in various economic and social fields, but they are ineffective for their excessive dependence on the revenues of hydrocarbons subject to shocks from time to time, which negatively affects the achievement of their objectives. This necessitates the diversification of the Algerian economy through profound economic reforms that will create Wealth outside the hydrocarbon sector.

Keywords: Economic Recovery Program, Supplementary Program To Support Development, Five-Year Development Program, Economic Development Consolidation Program, New Development Model, Algeria

المقدمة:

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال المنهج الاشتراكي القائم على أساس هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد رافق هذا المنهج القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والتدابير المتتالية والواسعة مست مختلف القطاعات. اتبعت الجزائر وفقا لهذا المنهج عدة برامج تنموية كالمخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأولى والثاني، ركزت فيها على الصناعات الثقيلة وقلة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، وقد حققت هذه المخططات بعض النجاحات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنها كانت تعتمد على عائدات النفط التي ارتفعت كثيرا مع نهاية السبعينات.

إلا أنه مع منصف الثمانينات عرفت الجزائر أزمة مالية واقتصادية حادة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وعجزها عن تمويل استثماراتها العمومية لعدم وجود بديل يحل محل النفط، وقد أظهرت هذه الأزمة العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مما اضطر الجزائر منذ سنة ١٩٨٩ لزيادة مديونيتها الخارجية والشروع في تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولة والبنك العالمي فيما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

وقد ألقت الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها البلاد بضلالها على البنيان الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في سنوات التسعينات، لذلك راهنت السلطات العامة على التنمية الاقتصادية كقوة دفع لتجاوز الاختلالات الاجتماعية والاضطرابات الأمنية، واستمر هذا الرهان مع الألفية الجديدة خاصة بعد تعافي أسعار النفط مع نهاية التسعينات، وخروج البلاد من اضطراباتها الأمنية.

ومنذ سنة ٢٠٠١ شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية

والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.

تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر عليها خاصة لاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقط عرف العالم الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨، وأزمة انهيار أسعار النفط سنة ٢٠١٤ التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن.

إشكالية البحث

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيس التالي:

- ما هي مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظلها؟

ومن هذا التساؤل الرئيس سنطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤؟ ما هي أهدافه ومضمونه؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظله؟
- ما هو برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩؟ ما هي أهدافه ومضمونه؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظله؟
- ما هو البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤؟ ما هي أهدافه ومضمونه؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظله؟
- ما هو برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٥ -٢٠١٩؟ ما هي أهدافه ومضمونه؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظله؟

- ما هو النموذج الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠؟ ما هي أهدافه ومضمونه؟ وكيف كانت الوضعية الاقتصادية في ظله؟

أهداف البحث

تتلخص أهداف بحثنا في الجوانب التالية:

- التعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ حتى سنة ٢٠١٩.
- تحليل الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل تطبيق هذه البرامج التنموية.

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يناسب أكثر موضوع بحثنا، وذلك من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها للتعرف على مختلف البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ حتى سنة ٢٠١٩، وتحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرامج التنموية.

حدود البحث

يعرض بحثنا البرامج التنموية في الجزائر وتحليلها، حيث سنخصص البرامج التي عرفتها بداية من سنة ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩، أما عن التحليل سنركز على الوضعية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات والمجاميع كمعدل نمو الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات والدين الخارجي.

خطة البحث

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية سوف نقسم بحثنا إلى خمسة محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: عرض وتحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤.

ثانيا: عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

ثالثا: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤.

رابعا: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٥ -٢٠١٩.

خامسا: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠.

أولا: عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤

١. **تعريفه:** قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل ٧ مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974مشروع[١].

٢. **أهدافه:** وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[٢]:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية.
- مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

٣. **مضمونه:** تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

جدول رقم ٠١: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	١٠٠,٧	٧٠,٢	٣٧,٦	٢	٢١٠,٥	٤٠,١٠
تنمية محلية وبشرية	٧١,٨	٧٢,٨	٥٣,١	٦,٥	٢٠٤,٢	٣٨,٨٠
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	١٠,٦	٢٠,٣	٢٢,٤	١٢	٦٥,٣	١٢,٤٠
دعم الإصلاحات	٣٠	١٥	–	–	٤٥	٨,٦٠
المجموع	٢١٣,١	١٧٨,٣	١١٣,١	٢٠,٥	٥٢٥	١٠٠

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة ٢٠٠١.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة ٧٥% من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة، ليخصص ما نسبته ٢١,٥% و٤% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها. كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب ٨٠% من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته ٢١ % من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة ٢٠٠٠ من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها ٦٧,٦ مليار دج.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم ٠٢: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	٠,٢	٢,٥	٧,٥	٩,٨	٢٠
صندوق المساهمة والشراكة	٥,٥	٧	٥	٥	٢٢,٥
تهيئة المناطق الصناعية	٠,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٢
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	٠,٣	١	٠,٧	–	٢
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	٠,٠٣	٠,٠٥	–	–	٠,٠٨
المجموع	٦,٣٣	١١,٣٥	١٣,٧	١٥,٢	٤٦,٥٨

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد:١، ٢٠١٦، ص: ٢٧٠.

٤. **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم ٠٣: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	٢,٧	٤,١	٦,٨	٥,٢
معدل البطالة %	٢٧,٣٠	٢٧,٣٠	٢٣,٧	١٧,٧
معدل التضخم %	٣,٥	٢,٢	٣,٥	٤,٦
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	٧,٠٦	٤,٣٧	٨,٨٤	١١,١٢
الدين الخارجي (مليار دولار)	٢٢,٥٧	٢٢,٦٤	٢٣,٣٥	٢١,٨٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية ١٩٦٢-٢٠١١)، بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2006)، التقارير السنوية لبنك الجزائر: ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من ٢,٧% سنة ٢٠٠١ إلى ٥,٢% سنة ٢٠٠٤، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة ٢٠٠٣ بمعدل ٦,٨%، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.
- انخفاض معدلات البطالة من ٢٧,٣٠% سنة ٢٠٠١ إلى ١٧,٧% سنة ٢٠٠٤، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.
- ارتفاع معدلات التضخم من ٣,٥% سنة ٢٠٠١ إلى ٤,٦% سنة ٢٠٠٤، حيث عرفت سنة ٢٠٠٢ انخفاض للمعدل بـ٢,٢.
- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من ٧,٠٦ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١١,١٢ مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة.
- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من ٢٢,٥٧ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٢١,٨٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

ثانيا: عرض وتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١- **تعريفه:** إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٠٥ حسب المادة ٢٧ التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه ١٢٠-٣٠٢ وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره ٤٢٠٢,٧ مليار دج أي ما يعادل ٥٥ مليار دولار لهذا البرنامج[٣]. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩[٤]، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرَّبْعَيْن ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ ٤٣٢ مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ ٦٦٨ مليار دج لمنطقة الهضاب العليا[٥].

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٢٤٧ مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة[٦].

٢- أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[٧]:

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

٣- مضمونه: قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم ٠٤: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	١٩٠٨,٥	٤٥,٥
تطوير الهياكل القاعدية	١٧٠٣,١	٤٠,٥
دعم التنمية الاقتصادية	٣٣٧,٢	٨
تطوير الخدمة العمومية	٢٠٣,٩	٤,٨
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	٥٠	١,٢
المجموع	٤٢٠٢,٧	١٠٠

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: ١٦، ٢٠١٦، ص: ٢٧١. نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من خلال السكن -إنجاز مليون وحدة سكنية-، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـ٤٥,٥%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت بـ٤٠,٥%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته ٨% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته ٤,٨% من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة ١,١% من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

٤- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم ٠٥: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	٥,١	٤,٨	٣	٢,٤	٢,٤
معدل البطالة %	١٥,٣	١٢,٣	١٣,٨	١١,٣	١٠,٢
معدل التضخم%	١,٩	١,٨	٣,٩	٣,٩	٦,١
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	٢١,١٨	٢٨,٩٥	٣٠,٥٤	٣٤,٤٥	٠,٤٠
الدين الخارجي (مليار دولار)	١٧,١٩	٥,٦١	٥,٦٠	٥,٥٨	٥,٤١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية ١٩٦٢-٢٠١١)، بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2012)، التقارير السنوية لبنك الجزائر: ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩. النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر ٢٠١٠.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من ٥,١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢,٤% سنة ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨. أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من ١٥,٣% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٠,٢% سنة ٢٠٠٩ وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من ١,٩% سنة ٢٠٠٥ إفى ٦,١% سنة ٢٠٠٩ ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية ٢٠٠٩.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من ٢١,١٨ مليار دولار إلى ٣٤,٤٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ لينخفض بحدة في سنة ٢٠٠٩ إلى ٠,٤٠ مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي من ١٧,١٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ٥,٦١ مليار دولار سنة ٢٠٠٦ وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود ٥,٤١ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية.

ثالثا: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤

١-**تعريفه:** يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين[٨] القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب ١١٥٣٤ مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه، ..) بمبلغ يقدر ب ٩٧٠٠ مليار دج أي ما يعادل مبلغ ١٣٠ مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم ١٣٤-٣٠٢ بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي ٢٠١٠-٢٠١٤ وذلك من خلال المادة ٧٠ من قانون المالية ٢٠١٠[٩].

٢- **أهدافه:** هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[١٠]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية،
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

٣- **مضمونه:** قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم ٠٦: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	١٠١٢٢	٤٩,٥
المنشآت القاعدية الأساسية	٦٤٤٨	٣١,٥
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	١٦٦٦	٨,١٦
التنمية الاقتصادية	١٥٦٦	٧,٧
الحد من البطالة	٣٦٠	١,٨
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	٢٥٠	١,٢
المجموع	٢١٢١٤	١٠٠

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص: ٢٧٤. نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة ٤٩,٥% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية،

توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته ٣١,٥% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز ١٤ مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته ٨,١٦% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها ٧,٧% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته ١,٨% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته ١,٢% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

٤- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم ٠٧: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	٣,٣	٢,٤	٣,٣	٢,٨	٣,٨
معدل البطالة %	١٠	١٠	١١	٩,٨	سبتمبر: ١٠,٦
معدل التضخم %	٣,٩١	٤,٥٢	٨,٨٩	٣,٢٦	٢,٩٢
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	١٢,١٥	١٩,٧٠	١٢,٠٥٧	٠,١٣٣	٥,٨٨١ -
الدين الخارجي (مليار دولار)	٥,٧	٤,٤١	٣,٦٧	٣,٣٩	٣,٧٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية ١٩٦٢-٢٠١١) و(الجزائر بالأرقام نتائج ٢٠١٣-٢٠١٥ نشرة ٢٠١٦)، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر ٢٠١٧)، بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2012)، التقارير السنوية لبنك الجزائر: ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من ١٠% سنة ٢٠١٠ إلى ١٠,٦% في سبتمبر ٢٠١٤، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة ٢٠١٠ من ٣,٩١% إلى ٨,٨٩% سنة ٢٠١٢ ليعاود الانخفاض سنة ٢٠١٤ إلى ٢,٩٢%.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من ١٢,١٥ مليار دولار سنة ٢٠١٠ إلى ١٩,٧٠ مليار دولار سنة ٢٠١١ ليعاود الانخفاض سنة ٢٠١٢ برصيد قدره ١٢,٠٥ مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة ٢٠١٣ برصيد قدره ٠,١٣٣ مليار دولار، ليحقق عجزا في ٢٠١٤ بـ ٥,٨٨١ مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من ٥,٧ مليار دولار سنة ٢٠١٠ إلى ٣,٧٣ مليار دولار سنة ٢٠١٤.

رابعا: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٥-٢٠١٩

١- **تعريفه:** يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٩، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٥-٢٠١٩ والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم ١٤٣-٣٠٢[١١].

وقد خصص مبلغ قدر بـ ٤٠٧٩,٦ مليار دج في ٢٠١٥، مقابل مبلغ بـ ١٨٩٤,٢ مليار دج في ٢٠١٦، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[١٢].

٢- **أهدافه:** ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[١٣]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو ٢٠١٥-٢٠١٩ إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها ٧% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين[١٤].

٣- مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم ٠٨: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: ٢٠١٥-٢٠١٦

	٢٠١٥	٢٠١٦	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	٥,١	٤,٨	٩,٩	٠,٢
الفلاحة والري	٢٠٩,٤	١٩٨,٢	٤٠٧,٦	٦,٨
دعم الخدمات المنتجة	٣٢,٦	١٤,٩	٤٧,٥	٠,٨
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	١٨٥٤,٢	٤٤١,٣	٢٢٩٥,٥	٣٨,٤
التربية والتكوين	٢٢٧,٨	٧٨,٦	٣٠٦,٤	٥,١
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	١٥١,٣	٣٢,٧	١٨٤	٣,١
دعم الحصول على سكن	٢٣٤,٣	٢٤,٤	٢٥٨,٧	٤,٣
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	٩٠٠	٨٦٠	١٧٦٠	٢٩,٥
عمليات برأس المال	٤٦٤,٦	٢٣٩	٧٠٣,٦	١١,٨
المجموع	٤٠٧٩,٦	١٨٩٤,٢	٥٩٧٣,٨	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قانون رقم ١٤-١٠ مؤرخ في ٨ ربيع الأول ١٤٣٦ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٥، والقانون رقم ١٥-١٨ مؤرخ في ١٨ ربيع الأول ١٤٣٧ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٦.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وذلك بنسبة ٣٨,٤% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ ٢٩,٥% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ١١,٨% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ ٦,٨% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ ٥,١% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ ٨,٤% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة ٢٠١٦ قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة ٢٠١٥ وذلك بنسبة تقدر بـ ٥٤%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

٤- تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم ٠٩: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	٣,٧	٣,٣
معدل البطالة %	سبتمبر: ١١,٢	أفريل: ٩,٩،سبتمبر: ١٠,٥
معدل التضخم %	٤,٧٨	جانفي٢٠١٦/جانفي٢٠١٥: ٥,٠٤
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	- ٢٧,٥٤	- ٢٦,٠٣
الدين الخارجي (مليار دولار)	٣,٠٢	٣,٨٤

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (Activité, emploi et chomage en septembre 2017)، و (Indice des prix à la consommation : Mois janvier 2016, : février 2016) و(Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre : 2017)، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر ٢٠١٧).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من ٣,٧% سنة ٢٠١٥ إلى ٣,٣% سنة ٢٠١٦ وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من ١١,٢% في سبتمبر ٢٠١٥ إلى ١٠,٥% في سبتمبر ٢٠١٦، ومعدل التضخم قد ارتفع من ٤,٧٨% سنة ٢٠١٥ إلى ٥,٠٤% في جانفي ٢٠١٦، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره ٢٧,٥٤ مليار دولار سنة ٢٠١٥ وهذا ما يعكس انهيار أسعار

النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من ٩٥% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى ٢٦,٠٣ مليار دولار سنة ٢٠١٦ نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود ٣ مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة ٢٢%، كما تراجع أمام الأورو بنسبة ٩,٣% سنة ٢٠١٥، ليتواصل هذا الانخفاض سنة ٢٠١٦ بنسبة ٣,٢% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة ٠,٦%[١٥]، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة ٢٠١٥ انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى ١٤٤,٣ مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة ٢٠١٦ لتصل إلى ١١٤,١٤ مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا[١٦].

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة ٢٠١٤ واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩[١٧].

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم ١١٥-٣٠٢، ١٢٠-٣٠٢، ١٣٤-٣٠٢، ١٤٣-٣٠٢، بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ ٣٠٠ مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم ١٤٥-٣٠٢[١٨]، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره ٣٠٠ مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم ١١٥-٣٠٢، ١٢٠-٣٠٢، ١٣٤-٣٠٢، ١٤٣-٣٠٢ عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦[١٩].

خامسا: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو ٢٠١٦-٢٠٣٠

١- **تعريفه:** صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية ٢٠١٦، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥ هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٠ تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل ٦,٥%[٢٠].

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال[٢١].

٢- **أهدافه:** تتمثل أهدافه في[٢٢]:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- عصرنة القطاع الفلاحي.
- الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي[٢٣]:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها ٥٠ منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛ ودعم الصادرات الناشئة.

أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في ٢٠٠٩، وكذا بالمساعى المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل ٢٠١٤.

٣- **مضمونه:** قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم ١٠: مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: ٢٠١٧-٢٠١٨

	٢٠١٧	٢٠١٨	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	٣,٦	٥,٣	٨,٩	٠,٢
الفلاحة والري	١٠١,٠	١١٦,٥	٢١٧,٥	٦
دعم الخدمات المنتجة	٥,١	٧٣,٣	٧٨,٤	٢,١
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	١٣٩,٩	٥٩٦,٥	٧٣٦,٤	٢٠,١
التربية والتكوين	٩٠,٩	١٠١,٧	١٩٢,٦	٥,٣
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	٣٠,٦	٧٧,١	١٠٧,٧	٣
دعم الحصول على سكن	١٤,٩	٦٩,٨	٨٤,٧	٢,٣
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	٨٣٥	٩٠٠	١٧٣٥	٤٧,٥
عمليات برأس المال	١٦٥,٣	٣٣٠	٤٩٥,٣	١٣,٥
المجموع	١٣٨٦,٦	٢٢٧٠,٥	٣٦٥٧,١	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قانون رقم ١٦-١٤ مؤرخ في ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٨ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٧، والقانون رقم ١٦-١٤ مؤرخ في ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٨ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ يتضمن قانون المالية ٢٠١٨.

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة ٤٧,٥% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ ٢٠,١% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت ٣٨,٤% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال بـ ١٣,٥%، ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ ٦% من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر بـ ٥,٣% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ ١٥,٢%.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة ٢٠١٧ قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة ٢٠١٦ وذلك بنسبة تقدر بـ ٢٧%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة ٢٠١٨ عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة ٦٤% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية ٢٠١٧ وبداية ٢٠١٨ بما فوق ٦٠ دولار للبرميل وسط توقعات

عالمية بتوازن السوق أواخر ٢٠١٨، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

٤- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا النموذج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم ١١: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة ٢٠١٧

	٢٠١٧
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	الثلاثي١: ٣,٥، الثلاثي٢: ١,٣، الثلاثي٣: ١,٤
معدل البطالة %	أفريل: ١٢,٣،سبتمبر: ١١,٧
معدل التضخم %	١٢ شهر ١٢/٢٠١٧ شهر ٢٠١٦: ٥,٥٩
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الأول: – ١١,٠٦
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي ٢: ٣,٩٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (Activité, emploi et chomage en septembre 2017) و(Indice des prix à la consommation Mois décembre 2017 : janvier 2018) و و(Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre 2017)، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر ٢٠١٧)،

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من ٣,٥% في الثلاثي الأول من ٢٠١٧، إلى ١,٣% في الثلاثي الثاني، إلى ١,٤% في الثلاثي الثالث عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من ١٢,٣% شهر أفريل إلى ١١,٧% شهر سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم ٥,٥٩% سنة ٢٠١٧ عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، في حين الدين العام بقى مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود ٣,٩٦ مليار دولار.

وقد صرح وزير المالية أثناء عرضه لمشروع قانون المالية ٢٠١٨ أمام مجلس الأمة أن احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد انخفض إلى ١٠٠ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٧، ويتوقع أن يصل إلى ٨٥,٢ مليار دولار في نهاية ٢٠١٨، و ٧٩,٧ مليار دولار مع نهاية ٢٠١٩[٢٤]، وهذا ما يشير إلى الانخفاض المستمر لاحتياطي

الصرف الأجنبي منذ بداية الأزمة مما يدعو إلى دق ناقوس الخطر، وبالموازاة مع ذلك عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا أمام الدولار الأمريكي بنسبة ٢,٥% وتراجع أمام الأورو بنسبة ٠,٥%[٢٥].

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام ٢٠١٥ وقانون المالية لسنة ٢٠١٦.

ويمكن، بصفة خاصة، تحديد السيطرة على الإنفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة ٢٠١٥ للحفاظ على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل والاستدامة المالية على المدى المتوسط. ومن ثم، سيجري تعزيز التدابير المتخذة في سنة ٢٠١٥ والتدابير المعتمدة سنة ٢٠١٦ على مدى السنوات القليلة القادمة[٢٦].

وسيستمر توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يسهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية، وترشيد الإنفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات، والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

ومن التدابير المتخذة أيضا زيادة الاعتماد على الجباية المحلية من زيادة الضرائب كارتفاع الضريبة على القيمة المضافة من ١٧% إلى ١٩%، وزيادة الرسوم على العقارات والوقود والتبغ والأجهزة الكهرومنزلية والاستيراد، بالإضافة إلى العمل على تقليص الواردات لتخفيض فاتورة الاستيراد بتحديد قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد كالمواد الصناعية مثل الرخام الجاهز، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، الغرانيث الجاهز، وبعض المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات وغيرها، كما عمدت السلطات العامة على تجميد التوظيف في القطاع العام في الكثير من القطاعات وإقرار عدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاث القادمة.

ولتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، ستعتمد السلطات العامة تدابير معينة بهدف الحد من العجز في الموارد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وفي هذه الحالة ينبغي العمل على الاستفادة المثلى من تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة، والتعبئة المثلى للمدخرات الداخلية.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والسداسي الأول لسنة ٢٠١٧[٢٧]، وبعد أن استنفذت ودائع صندوق ضبط الإيرادات بالكامل في فيفري ٢٠١٧ بعد أن غطى ٨٨٠٠ مليار دينار من عجز الخزينة في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و٢٠١٦[٢٨]، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في ٢٠١٧ الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في[٢٩]:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

الخاتمة:

مع بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية تبنت الجزائر برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية، وقد سخرت لها مبالغ ضخمة قدرت بـ ٥٣١,٨ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧، تهدف في مجملها إلى دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين، تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالقة للقيمة، تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، ترقية الصادرات خارج المحروقات، مكافحة البطالة، تحسين ظروف العيش

ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

تمكنت الجزائر منذ بداية هذه البرامج التنموية سنة ٢٠٠١ إلى اليوم في فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية، وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات، حيث تمكنت في مجال التعليم من إنجاز ٦١٠٥ مؤسسة مدرسية، ٥٣ مؤسسة تعليم عالي، ٤١٦ معهد مركز للتكوين المهني، أما على مستوى الصحة فقد تمكنت من إنجاز ١٣٣٦ مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، على مستوى الموارد المائية تم إنجاز ٣٧ سد، أما على مستوى السكن تم تسليم أكثر من ٣,٥ مليون وحدة سكنية وقرابة المليون وحدة سكنية قيد الإنجاز، وعلى مستوى الثقافة تم تحقيق ٤٦١ من دور الثقافة ومكتبات ومتاحف ومسارح، على مستوى الشباب الرياضة تم إنجاز١٢٥٧ منشأة رياضية من ملاعب، مسابح، مركبات وقاعات رياضية، على مستوى الطاقة زادت عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز إلى أكثر من ٩ مليون سكن، أما على مستوى الطرقات والنقل فقد تدعمت بتجسيد الطريق السيار على طول ١١٣٢ كم الذي يربط بين مختلف الولايات الشمالية من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى الطرق الإجتنابية والسريعة وتدعيم شبكة السكك الحديدية ب ٢٢٠٠ كم[٣٠].

إلا أن المؤشرات والتوازنات الجيدة التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خلال هذه البرامج لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة وتفتقر للفعالية في الكثير من الحالات، حيث عرفت الكثير من المشاريع تعثرات كبيرة أثناء إنجازها أدت إلى تأخرها أو توقفها، وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية وهذا ما أدى إلى تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي منوع خالق للقيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.

ومع انخفاض أسعار النفط في سنة ٢٠١٤ واستمرارية انخفاضها في السنوات اللاحقة ٢٠١٥، ٢٠١٦ وبداية ٢٠١٧ تعرضت الجزائر لصدمة مالية حادة كغيرها من البلدان الأخرى التي تعتمد اقتصادياتها على العوائد النفطية، حيث حققت عجزا على مستوى ميزانيتها وميزان مدفوعاتها، الأمر الذي أدى بها إلى توقيف برنامج توطيد النمو ٢٠١٥-٢٠١٩ والبدء في تطبيق نموذج جديد للنمو ابتداء من ٢٠١٦ إلى غاية ٢٠٣٠ يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة حيث خطط لتطبيقه عبر مراحل متتالية.

ولمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد تم اتخاذ تدابير استعجالية مثل ترشيد وتسقيف النفقات وزيادة الضرائب والرسوم والتقليل من الواردات واللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر اليوم أمام تحد خطير جدا حيث أن لجوئها إلى التمويل غير التقليدي لا يمكن الاستمرار به لمدة أكثر لعدم وجود اقتصاد حقيقي، وهذا لآثاره السلبية على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وما يرافقه من توترات نتيجة لذلك، هذا بالإضافة إلى عجز التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتغطية العجز في ميزانية الدولة، وأن فرصة تحسين أداء الاقتصاد في الأمد القصير قد تبددت، وأن صمود اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبتسليمنا لفرضية استمرارية انخفاض أسعار النفط مع نهاية سنة ٢٠١٩ وتضائل احتياطات الصرف الأجنبي ستلجأ الجزائر لا محال للاستدانة الخارجية وعودتها إلى نقطة الصفر لسنوات التسعينات من القرن الماضي.

أما إذا تعافت أسعار النفط فيجب التيقن أن زمن الاعتماد على الريع النفطي قد ولى لأنه يضع مستقبل البلاد على المحك، ويجب العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي ومنوع خالق للقيمة خارج قطاع المحروقات لاسيما أن الجزائر تتمتع بإمكانات اقتصادية وطبيعية وبشرية كبيرة جدا، ومن أجل تحقيق ذلك يجب القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة تشمل مختلف القطاعات والعمل على تجاوز العراقيل لتنفيذها ونذكر منها:

- تشجيع الصناعة المحلية وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها ورجال الأعمال من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.
- العمل على تطوير وتشجيع قطاع الفلاحة والزراعة لما له من أهمية اقتصادية كبيرة خاصة ما تعلق بتحقيق الأمن الغذائي.
- ضرورة النهوض بالقطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفتح المجال للشراكة بزيادة الحوافز مثل التسهيلات الضريبية والجبائية، وإلغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية.
- العمل على إصلاح ضريبي حقيقي شامل وتشديد الصرامة في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي، مع فرض ضرائب جديدة على الأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط في تحمل تبعات الوضعية الراهنة، ومحاولة زيادة الوعاء الضريبي بمحاربة الأسواق الفوضوية والموازية والعمل على إدماجها في النشاط الرسمي.
- عصرنة النظام البنكي وتنويعه وفتح المجال أكثر للمصارف الإسلامية للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار ومنح القروض.
- استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البلاد كالطاقة الشمسية والرياح والمياه التي تتميز بوفرتها وعدم نفاذها ولا تؤثر سلبيا على البيئة والمناخ.
- مكافحة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بعد تراجع الجزائر إلى المرتبة ١٠٨ عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٦.

المراجع

١) بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، Revue d'économie et de statistique appliquée، العدد: ١٣، العدد: ٠٢، ص: ١٨.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8014

٢) بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد: ٠٩، ٢٠١٣، ص: ٤٦.
http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_09_2013/article_05.PDF

٣) بن صاولة صراح، بزاز محمد سفيان، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنوية المنجزة، Revue algérienne d'économie et du management، المجلد: ٠٨، العدد: ٠٢، ٢٠١٧، ص: ٢٥.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27157

٤) خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: ٢٩، فيفري ٢٠١٣، ص:٩٨.
http://revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view/690/0

٥) مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: ٠٦، جوان ٢٠١٧، ص: ٢٢٠.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/15450/1/ARED614.pdf

6) Temmar Hamid A, L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance, Tome3, Office des publications universitaires, Alger, 2015, P :190.

٧) بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ –الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية–، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد: ٠٢، جوان ٢٠١٥، ص ص: ٩٩-١٠٠.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26901

٨) سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في توبع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد: ٠١، العدد: ٠١، ص: ٢١٢.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27229

٩) قانون رقم ٠٩-٠٩ مؤرخ في ١٣ محرم ١٤٣١ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٠.
http://www.elmouwatin.dz/IMG/pdf/loi_09-09_ar_.pdf

١٠) شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: ٠٦، العدد: ٠١، ص ص: ٩٦-٩٧.
http://platform.almanhal.com/Details/Article/95486

١١) مرسوم تنفيذي رقم ١٥-٢٠٥ مؤرخ في ١١ شوال عام ١٤٣٦ الموافق ٢٧ يوليو سنة ٢٠١٥، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم ١٤٣-٣٠٢ الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٥-٢٠١٩، الجريدة الرسمية العدد ٤١ الصادرة في ١٣ شوال ١٤٣٦ الموافق ٢٩ يوليو ٢٠١٥.
https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

١٢) قانون رقم ١٤-١٠ مؤرخ في ٨ ربيع الأول ١٤٣٦ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٥.

قانون رقم ١٥-١٨ مؤرخ في ١٨ ربيع الأول ١٤٣٧ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ ، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٦.
http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

١٣) مسعودي زكرياء، مرجع سابق، ص: ٢٢١.
١٤) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي ٢٠١٤، ص: ١١.
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-ctions/planaction2014ar.pdf
١٥) النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر ٢٠١٧، ص: ٢١.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf
١٦) مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل ٢٠١٧.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf
١٧) سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، مرجع سابق، ص: ٢١٤.
١٨) المادة ١١٩ من قانون رقم ١٦-١٤ مؤرخ في ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٨ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦، يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٧.
http://www.elmouwatin.dz/IMG/pdf/loi_09-09_ar_.pdf
١٩) مرسوم تنفيذي رقم ١٧-١١ مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٤٣٨ الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٧، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم ١٤٥-٣٠٢ الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية العدد ٠٣ الصادرة في ١٩ ربيع الثاني ١٤٣٨ الموافق ١٨ يناير ٢٠١٧.
https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
٢٠) النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية ٢٠١٦، ص: ٢.
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
٢١) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر ٢٠١٧، ص: ٠٣.

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf

٢٢) المرجع نفسه، ص: ٠٢.

٢٣) المرجع نفسه، ص: ٠٣.

24) Les réserves de change de l'Algérie à 100 milliards de dollars en novembre, site HUFFPOST, 10-12-2017.

http://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/10/les-reserves-de-change-de-lalgerie-a-100-milliards-de-dollars-en-novembre_n_18774758.html

٢٥) النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص: ٢١.

٢٦) النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية ٢٠١٦، مرجع سابق، ص: ٠٧.

٢٧) النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص:١٥.

٢٨) لخضر داسة، راوية:" بلوغ برميل النفط ٧٠ دولار كفيل بتحقيق توازن الميزانية"، جريدة وقت الجزائر، ١٠ أكتوبر ٢٠١٧.

http://wakteldjazair.com/?p=92636

٢٩) قانون رقم ١٧-١٠ مؤرخ في ٢٠ محرم ١٤٣٩ الموافق ١١ أكتوبر ٢٠١٧، يتمم الأمر رقم ٠٣-١١ المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية ١٤٢٤ الموافق ٢٦ اغسطس ٢٠٠٣ والمتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية العدد ٥٧ الصادرة في ٢١ محرم ١٤٣٩ الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠١٧.

https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

٣٠) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص: ٤٦.